المعاهدات البريطانية مع شيوخ وسلاطين محميات عدن

هذه نصوص بعض المعاهدات البريطانية مع سلاطين وشيوخ محميات عدن تستند في موضوعيتها الى حقب زمنية تتسب سياسياً وعسكرياً واقتصادياً الى فترة التدخل البريطاني في شؤون الجزيرة العربية ، وقد كانت أول معاهدة بتاريخ ٦ سبتمبر عام ١٨٠٢م وقعت بين بريطانيا والسلطان أحمد عبدالكريم فضل بن علي بن صلاح بن علي السلامي سلطان لحج وعدن .

وترجع مرحلة هذه المعاهدة عندما وصل السفير البريطاني لدى الدول العربية السر هوم يوفم لعقدها تجارياً مع إمام اليمن الذي توجس شراً من الامر وخاف على مابقي من مملكته المتضائلة من بسط يد البريطانيين عليها بعد أن ذهبت التهائم بيد الوهابيين ، لذلك رفض مقترحات السفير البريطاني وبعدها غادر السر هوم يوفم اليمن بحراً على متن السفينة البريطانية راني الى عدن واجتمع بسلطان لحج وعدن الذي وقع تلك المعاهدة وكانت تحتوي على ١٧ بنداً .

نجمي عبد المجيد

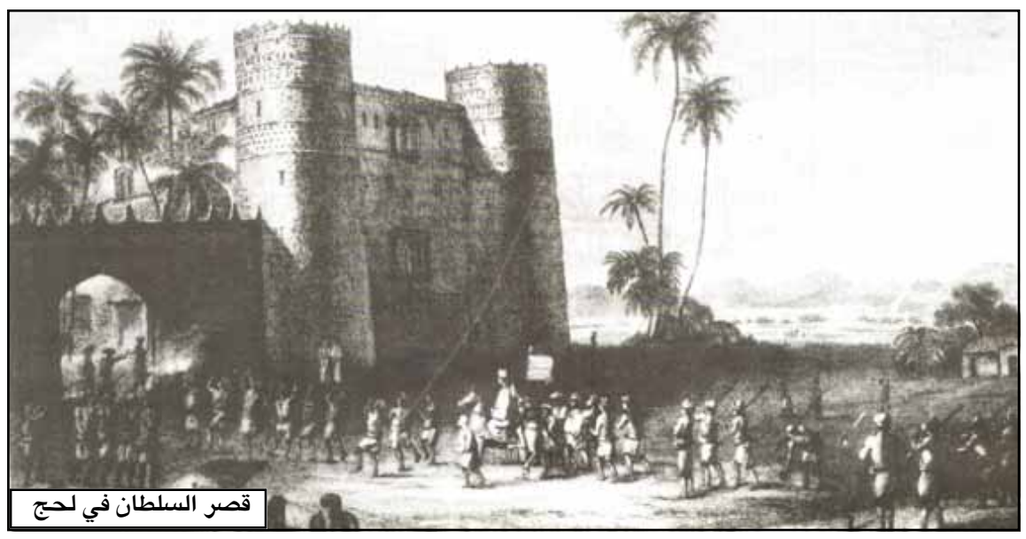

قصر السلطان في لحج

تم التوقيع على وثيقة بيع الشيخ عثمان بتاريخ ٧/ فبراير عام ١٨٨٢م بمبلغ ٢٥ ألف ريال تدفعها حكومة عدن البريطانية الى السلطان فضل بن علي محسن فضل

منح بريطانيا

لسلطنة لحج

بتاريخ ٥ فبراير عام ١٨٣٩م كتب الكابتن هينس رسالة لحكومة بومبي يطلب منها الموافقة على المنح التي أقترحها لبعض الزعماء في سلطنة لحج وكان من جملة ما أقترحه منح السلطان محسن مبلغ ٣٠٠٠ دولار سنوياً من أجل الوفاء بمتطلبات لقبه وكذلك منح الامير أحمد بن محسن مبلغ ١٢٠٠ دولار سنوياً لدعم منزلته ، ومنح صهر السلطان سيد محمد حسين بن ويس مبلغ ١٢٠٠ دولار سنوياً وذلك لمكانته ونفوذه الواسع عند العزيبة وأهل يافع ومقدرته على جعل الطريق آمنة ولهذا العامل أضاف هينس له مبلغ ٢٠٠٠ دولار سنوياً غير المبلغ السابق مقابل أن يتلزم بتعهد خطي أن يمنع أية قبيلة من التعرض لسير التجارة في الداخل او في الخارج .

أما رد حكومة بومبي البريطانية حول هذه المنح كان إيجابياً وكتب سكرتير حكومة بومبي لهينس موضحاً ما أتخذ في هذا الموضوع وكان مايلي :

١- أقتراح هينس منح معاشات للزعماء قد أحيل لاعتبار الحاكم العام للهند .

٢- على أن من رأي الحاكم في المجلس ألاّ يزيد مجموع هذه المعاشات بأي شكل عن المبلغ الذي كان قد أقترح في الاصل أن يمنح وطبقاً للمعاهدة ، إنه يتوجب التوضيح كتابياً وبجلاء إذا ما تم دفع أي مبلغ ، إن استمراره سيدوم فقط ما دام ولاء الطرف المستفيد للحكومة البريطانية قائماً وحسب ما تم إيراده من جانبكم وأن يحسن التصرف بكل ما في الكلمة من معنى لكي يستحق الهبة .

٣- يبدو ، فضلاً عن ذلك ،ملائماً أن يتم إيراد نص بأن المعاش سوف يكون قابلاً للتوقف في أي وقت بمحض إرادة ورغبة الحكومة البريطانية وإنه سوف يتعين على كل زعيم تقديم إقرار خطي بالشروط التي على أساسها يتلقى المنحة ، وترغب الحكومة أن تتلقى رأي "هينس" حول هذه النقاط في أبكر وقت ممكن .

٤- وحتى يتم تزويدكم بتعليمات الحكومة حول الموضوع لايجب أن يكون قد تم أقتراحها من قبل " هينس" سوف تمنح لهم.

٥- إذا فضل الزعماء تقديم أي طلب إليكم حول الموضوع يجب إبلاغهم بأنهم قد وضعوا أنفسهم الآن في منزلة مغايرة تماماً لتلك التي كانوا فيها عندما كانت الحكومة شديدة الرغبة في التفاوض معهم من أجل التخلي عن عدن ولكنهم أحرار في تقديم طلبهم الخطي إليكم عندما يكون هذا الطلب مرفوعاً إلتماساً لإعتبار حاكم الهند العام .

وحول توقيع تلك المعاهدات يقول الدكتور فاروق عثمان أباظة : (وقد توصل البريطانيون في اليوم السابع من مايو سنة ١٨٤٩م إلى عقد معاهدة مع السلطان علي محسن وقعها المقيم السياسي البريطاني الكابتن هينس بتفويض من الحاكم العام للهند الذي صدق عليها في ٣١/أكتوبر سنة ١٨٤٩م وكان الهدف من هذه المعاهدة تبعاً لما ورد في الاصل الانجليزي " الحصول على فوائد تجارية بالطرق الودية والنية الحسنة والسلام الدائم" لكلا الجانبين.

وقد تعهد السلطان في هذه المعاهدة بحماية ممتلكات وأموال الرعايا البريطانيين التي توجد في لحج وحماية هؤلاء الرعايا أو وكلائهم والسماح لهم بزيارة أي جزء من بلاده للتجارة او للسياحة مع ضمان التسامح الديني الكامل في معاملتهم .

كما ألتزم السلطان بإرسال المتهمين أمام القانون من الرعايا البريطانيين الى سلطان عدن لمحاكمتهم ووافق السلطان على أن يحصل البريطانيون على أراض لمدد معينة في أرجاء بلاده تبعاً لقوانينه على أن يكون لرعايا السلطان نفس الحقوق في عدن تبعاً للقوانين البريطانية ، وأقر السلطان أن جسر خورمكسر والارض الفضاء الواقعة بينه وبين جبال عدن والتي تكون البرزخ تعد ممتلكات بريطانية .

وقد ألتزم السلطان أيضاً بحماية الطرق الموصلة بين عدن والمناطق الداخلية – بقدر استطاعته– من عصابات النهب وقطاع الطرق ، وحماية تجارة الرعايا البريطانيين المارة ببلاده على ألاّ يفرض عليها رسوماً للمرور أكثر من ٢٪ من سعرها الاصلي . أما المواد التي يحتاجها سلطان لحج شخصياً لأغراضه المنزلية . فإنها ستمر في عدن دون أن تفرض عليها أية عشور . وستعامل بالمثل المواد اللازمة للسلطات البريطانية في عدن عندما تمر عبر بلاد السلطان ودون أن تفرض عليها أي رسوم خاصة بالمرور .)

بعد هذا المهاد التاريخي الذي هدفنا من خلاله تقديم بعض المعلومات عن الاغراض من تلك المعاهدات ، نقدم عدة نصوص للمعاهدات البريطانية مع سلاطين وشيوخ محميات عدن ، وهي نظرة تاريخية على أحداث ومواقف مرت على هذا الجزء من الجزيرة العربية في زمن التوسع البريطاني .

عدن – العبدلي – رقم "١١" –

١٨٨٢م

رقم "١١"

إتفاقية مع السلطان العبدلي

لشراء الشيخ عثمان (١٨٨٢م)

هذه مواد معاهدة قائمة حالياً بين السلطان فضل بن علي محسن فضل العبدلي ، سلطان لحج وملحقاتها ، عن نفسه وأعمامه وورثته وورثتهم وخلفائهم ، من جهة والميجور جنرال فرانيس لوك ، حاصل الوسام العالي " سي . بي" والمقيم السياسي بعدن ، نيابة عن حكومة الهند ، من جهة أخرى .

ورجوعاً الى المادة "٥" من معاهدة سابقة وقعت في السابع من مارس ١٨٤٩م بين ستافورد بتسورث هينس ، كابتن في سلاح البحرية الهندية ، والوكيل السياسي في عدن ، نيابة عن حكومة الهند ، والسلطان علي محسن فضل عن نفسه وورثته وخلفائه ، تلك المعاهدة التي تم الاتفاق فيها أن تمتلك الحكومة البريطانية خورمكسر والمنخفض بينما وجبال عدن والمكونة البرزخ .. وبما أنه قد تم الاتفاق أيضاً على دفع مبلغ ٥٤١ ريالاً وخمسمائة وواحد واربعين ريالاً ".

شهرياً للسلطان المذكور علي محسن فضل وورثته وخلفائه طالما ظل ولاؤهم واخلاصهم وصداقتهم للبريطانيين وظلوا ملتزمين بأحكام الاتفاقية بشكل قاطع ، وبما أن السلطان فضل بن علي محسن عن نفسه وأعمامه وورثته وورثائهم وخلفائهم قد أتفقواعلى أن تدفع الحكومة البريطانية خمسة وعشرين ألف ريال ، وإضافة ألف ومائة ريال الى المخصص الشهري المحدد بـ " ٥٤١" ريالاً جزء منها كمقابل أرباح بيع الماء ، وهو ٦٠٠ ريال والجزء الآخر وهو ٥٠٠ ريال للملح نظير شراء كل الارض الممتدة من شمال شبه جزيرة عدن ومحددة بخط يبدأ بنقطة علي الشاطئ ١٦–١,٥ ميلاً شرق الطرف الشمالي من خورمكسر ، ويمتد شمال شرق الى الشمال ٤–٧,١ ميلاً الى نقطة على الساحل.

ومن هنا تمر الحدود ٤–٣,١ ميلاً من البحر غرباً الى نقطة قرب العمادة ، ومن هذه النقطة تمتد الحدود عبر نقطة وهمية على بعد ميل واحد شمالاً من والى الشيخ عثمان ، وتمتد الى نقطة على ضفة وادي تبن بعميق ميل الى الداخل ، وتستمر الحدود من هذه النقطة جنوباً الى جنوب غرب البحر .

المادة "١" هذا إقرار من السلطان فضل بن علي محسن فضل أن المبالغ التي تسلمها بموجب هذه الاتفاقية من الحكومة البريطانية وهي ٢٥,٥٠٠ ريال ، منها ١١٠٠ ريال مقابل تنازله وأعمامه وورثته وخلفائه للحكومة البريطانية عن كل ذلك الجزء من أراضيه والمحدد أعلاه واعتباره ضمن الاراضي البريطانية ، ويلزم السلطان فضل علي محسن نفسه واعمامه وورثتهم وخلفاءهم ان لا يطالب مستقبلاً بهذه الاراضي او يطالب بأي إيراد يتحقق منها .

المادة "٢" أن المقيم السياسي ، الميجور جنرال فرانسيس لوك "سي.بي" وبموجب الصلاحيات المخولة له ، يعد وعداً باسم صاحب السعادة الحاكم العام في المجلس أن يدفع للسلطان فضل بن علي محسن فضل بن محسن فضل ولورثته وخلفائه مبلغاً شهرياً يقدر بـ ١٦٤١ ريالاً.

المادة "٣" يعلن السلطان فضل بن محسن فضل بن محسن فضل ، من جهة ، والميجور جنرال فرانسيس لوك المقيم السياسي بعدن والمخول بكافة الصلاحيات ، اعتبار الاتفاق الموقع في السابع من مارس ١٨٦٧م بشأن شبكة أنابيب المياه بين الشيخ عثمان وعدن والموقعة بين السلطان فضل محسن فضل من جهة واللفتاننت كولونيل دبليو ال مير يوثر والمقيم السياسي في عدن ، من جهة أخرى ، لاغياً .

المادة "٤" بما أن سلطان لحج يملك الحق في جباية الضرائب على البضائع التي تدخل عدن عبر أراضيه ، فيسمح له بجباية ذلك

(كما هو الحال الآن) داخل الاراضي التي خضعت لبريطانيا ، وبنفس التعريفة الجمركية المنصوص عليها في معاهدة عام ١٨٤٩م .

المادة "٥" إذا فر احد جنود سلطان لحج الى الاراضي البريطانية ، وطلب من قبل السلطان فعلى المقيم أن يعيده وعلى المقيم أيضاً أن يعيد الى لحج رعايا السلطان الذين يلجأون الى الشيخ عثمان او العماد أو عدن لارتكابهم مخالفات جرت العادة لدى الحكومة البريطانية ترحيلهم بسببها بناء على طلب من السلطان وتسري نفس المعاملة على الجنود او الرعايا الفارين من عدن الى لحج او أي جزء من أراضي السلطان إذا ثبتت المسوغات المعقولة لدى السلطات البريطانية يطلب عودتهم الى عدن .

المادة "٦" إذا طلب المقيم خدمات أي فرد من العبادلة فيتم ذلك عبر السلطان وفي حالة استقالة او فصل أي من العبدالة وطلب استبداله بآخرين ، فلابد أن يتم ذلك عبر السلطان ايضاً .

المادة "٧" تخضع أراضي السلطان فضل بن علي محسن فضل وورثته وخلفائه للحماية البريطانية من تاريخ وخلفائه للحماية البريطانية من تاريخ هذه الاتفاقية .

حررت في الشيخ عثمان يوم الاثنين ، السادس من فبراير ١٨٨٢م ، الموافق السابع عشر من ربيع أول ١٢٩٩هـ.

سلطان لحج وملحقاتها

بحضور :

إف . إم هينس ، ميجور

مساعد المقيم السياسي في عدن

عمر حسين محمد الوحش

حررت في عدن يوم الثلاثاء ، السابع من فبراير عام ١٨٨٢م الموافق الثامن عشر من ربيع الاول ١٢٩٩هـ فرانسيس لوك ، ميجور جنرال ، المقيم السياسي في عدن .

بحضور :

إف . إم . هينس ، ميجور

مساعد المقيم السياسي في عدن.

ريبون

نائب الملكة والحاكم العام لحكومة الهند .

تم التصديق على هذه الاتفاقية من قبل صاحب السعادة نائب الملكة والحاكم العام لحكومة الهند في كلكتا في السابع من مارس ١٨٨٢م.

سي. جرانت

سكرتير حكومة الهند – دائرة الشؤون الخارجية .

عدن – العقربي – رقم (٣١) –

١٨٨٨م

رقم (٣١)

إتفاقية بشأن شراء أرض من

شيخ العقارية ١٨٨٨م .

أبرمت هذه الاتفاقية في الخامس عشر من شهر يوليو ١٨٨٨م ، الموافق الخامس من ذي القعدة ١٣٠٥هـ ، بين الشيخ عبدالله باحيدرة مهدي ، شيخ قبيلة العقربي كطرف أول ، والبر يجادير جنرال أ.ج.إف "سي .بي "المقيم السياسي بعدن كطرف ثان ، نيابة عن حكومة الهند.

بما أن بقعة الارض الواقعة بين قرية الحسوة وعدن الصغرى وبندر فقم والتي يملكها الشيخ عبدالله باحيدرة مهدي ، ضرورية لحكومة الهند لتأمين إختصاص بريطانيا علي شواطئ ميناء عدن ، ولأسباب أخرى ،فقد تم الاتفاق مع الشيخ عبدالله باحيدرة على بيع هذه الارض لحكومة الهند بمبلغ إجمالي وقدره الفا روبية . وبناء على هذه الاتفاقية ، ونظراً الى أن المبلغ المقرر وهو ألفاً ربية قد دفع من قبل حكومة الهند الى الشيخ عبدالله باحيدرة مهدي الذي أقر باستلامه فإن الشيخ المذكور يقر ويؤكد منحة قطعة الارض المشار إليها الى حكومة الهند ، وتتحدد القطعة بعرض نصف ميل وتمتد على طول الساحل من وادي تبن غرباً وعبر عدن الصغرى الى بندر فقم ، كما تتحدد بخط يبدأ من العمود الثاني على الساحل وعلى طول خط الحدود الذي يفصل اراضي بريطانيا من اراضي العقربي ، ويقع هذا العمود على مساحة نصف ميل من الساحل ويسير في خط متواز الى ساحل البحر في إتجاه غربي مخترقاً الحدود البريطانية لعدن الصغرى بمسافة نصف ميل من الحدود البريطانية في عدن الصغرى .

تحدد إتجاهات الارض التي سلمت لحكومة الهند كالآتي :

شمالاً – أراضي العقربي.

جنوباً – البحر وأراض بريطانية ، وهي عدن الصغرى .

شرقاً – أراض بريطانية .

غرباً – بحر بندر فقم .

يحتسب نصف الميل المشار إليه كعرض للقطعة من نقطة إرتفاع المياه وتشمل كل الشواطئ والخلجان والبنادر التي تحادي البحر . وتعتبر هذه الأرض ملكاً لحكومة الهند بشكل دائم دون مانع او عائق او مطالبة من قبل الشيخ عبدالله باحيدرة مهدي او ورثته او خلفائه او أي فرد من قبيلته أو أي شخص او أشخاص آخرين .

وبحضور الشهود وقع الطرفان الاتفاقية وختماها حسب التواريخ المشار إليها بعالية .

عبدالله باحيدرة مهدي

أ. جي . إف .هج ، بريجادير جنرال ، المقيم السياسي – عدن .

الشهود : إبهام الشيخ علي باحيدرة .

فضل باحيدرة مهدي .

إم . إس . جعفر ، المساعد المحلي للقيم .

الشاهد : أي . في ستاس ، مساعد او بالوكالة ، المقيم السياسي .

تنبيه : إن النصوص الانجليزية والعربية في الاتفاقية الاصلية متكافئة .

عدن – العبدلي – رقم "١٥" –

١٨٣٩م

رقم "١٥"

وقع هذا الالتزام في التاسع عشر من فبراير ١٨٣٩م بين الشيخ محمد السيد المسيعدي والشيخ جعوس عبدالله والشيخ محمد بن أحمد والشيخ كويل ، من مشائخ الصبيحة من جهة ، والكمندار هينس ، من سلاح البحرية الهندية ، نيابة عن شركة الهند الشرقية .

ستسود بيننا الصداقة والاستقرار الدائم ، وسيكون أملنا تحقيق المودة ، وستكون عدن في أمان منا ، كما أن رعايا القطرين سينعمان به ، لا كراهية او أحقاد أو أساءة اليوم .

الشهود :

عبدالرزاق ، قاضي عدن .

جعفر بن معلي عبدالله

التاريخ : ١٩/ فبراير ١٨٣٩م

المراجع

١– مجموعة معاهدات وإلتزامات وسندات متعلقة بالهند والبلاد المجاورة لها . " جنوب اليمن" المجلد ١١ إعداد : سي . يو . أيتشبين . بي سي. إس.

وكيل وزارة الشؤون الخارجية لحكومة الهند .بتاريخ ٦ سبتمبر عام ١٨٠٢م وقعت بريطانيا أول معاهدة لها مع حاكم عربي في الجزيرة العربية وكانت مع السلطان أحمد عبدالكريم فضل بن علي بن صلاح بن علي السلامي سلطان لحج وعدن.

في ٥ فبراير ١٨٣٩م كتب هنيس لحكومة بومبي يطلب منها الموافقة على المنح التي أقترحها لبعض الزعماء في لحج وأقترح أن يمنح السلطان مبلغ ٣٠٠٠ دولار سنوياً

اللورد جورج روكلاند الحاكم العام للهند عام ١٨٤٠

وقع الكابتن هنيس معاهدة بتاريخ ٧/ مايو ١٨٤٩م مع السلطان علي محسن بتفويض من الحاكم العام للهند التي صادق عليها بتاريخ ٣١/ أكتوبر ١٨٤٩م

المكتبة

(نجيب محفوظ ونزار قباني والبياتي وآخرون في لقاءات مع الدكتور حسن علي مجلي)

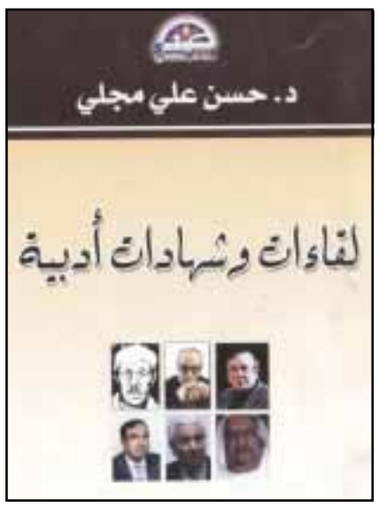

صدر عن ((اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين)) كتاب جديد في موضوعه وغني في محتواه تحت عنوان لقاءات وشهادات أدبية وهو:

عبارة عن مجموعة من المقابلات الأدبية المهمة التي نشرت في بعض الصحف اليمنية حيث كان الدكتور حسن مجلي مقرر المجلس التنفيذي لاتحاد الأدباء والكتاب وأحد أعضائه والمشرف على بعض الصفحات الثقافية في أهم الصحف اليمنية من عام ٢ ١٩٧– ١٩٧٧م. وقد تم إجراء المقابلات الأدبية مع عمالقة الأدب والشعر والنقد العربي واليمني أمثال:)الأديب العالمي نجيب محفوظ ـــ نزار قباني ـــ عبدالوهاب البياتي ـــ د. عز الدين إسماعيل ـــ حسين ابوبكر المحضار ـــ عبدالقادر بامطرف ـــ فريد بركات ... الخ). وبعض تلك المقابلات تم إجراؤها في أنحاء متفرقة من اليمن أو الخارج أو تمت أثناء حضور الدكتور مجلي بعض المؤتمرات الأدبية العربية والعالمية ، وعلى سبيل المثال فقد أجريت المقابلة مع الشاعرين الكبيرين (نزار قباني) و(عبدالوهاب البياتي) في العراق ، كما أجريت المقابلة مع عادل قرشولي في ألمانيا فيما أجريت المقابلة مع الشاعر الغنائي الكبير حسين المحضار والمؤرخ والأديب الشهير محمد عبدالقادر بامطرف في حضرموت.ونورد فيما يلي المقابلات المدونة في الكتاب:

أولاً: لقاءات أدبية:

اللقاء الأول: مع الأديب والشاعر: إسماعيل الوريث.

اللقاء الثاني: مع الشاعر الغنائي والملحن الكبير / حسين أبوبكر المحضار.

اللقاء الثالث: مع الدكتور الشاعر / عادل قرة شولي.

اللقاء الرابع: مع الشاعر / عبدالرحمن فخري.

اللقاء الخامس: مع الشاعر والكاتب اليمني / عبدالله سلام ناجي.

اللقاء السادس: مع المفكر والأديب والشاعر الأستاذ/ عبدالله صالح البردوني.

اللقاء السابع: مع الشاعر الكبير / عبدالوهاب البياتي.

اللقاء الثامن: مع الأديب والناقد العربي الكبير: الأستاذ الدكتور/ عز الدين إسماعيل.

اللقاء التاسع: مع الأديب / علي حسين خلف.

اللقاء العاشر: مع الأستاذ/ محمد عبدالقادر بامطرف.

اللقاء الحادي عشر: مع الأديب العالمي: نجيب محفوظ.

اللقاء الحادي عشر: مع الشاعر الكبير/ نزار قباني.

ثانيا: شهادات أدبية

الشهادة الأولى: الأديب/ أحمد محفوظ عمر.

الشهادة الثانية: الأديب والشاعر / فريد بركات.

الشهادة الثالثة: الأديب / حسين صالح مسيلي.

الشهادة الرابعة: الأديب والشاعر/ عبدالرحمن فخري.

الشهادة الخامسة: الأديب/ علي حسين خلف.

الشهادة السادسة: الأديب/ عبدالمجيد القاضي.

واللقاءات الأدبية والفكرية موضوع هذا الكتاب تم نشرها في بعض الصحف اليمنية وفي مقدمتها (صحيفة ١٤ أكتوبر) الغراء ، كما أذيعت بعض المقابلات من إذاعة (عدن) أو تم بثها مباشرة بواسطة التلفزيون هناك، كما أن بعض المقابلات نشرت في بعض المجلات العربية وهناك بعض المقابلات الأدبية مع شعراء وأدباء عالميين كالشاعر والأديب / نزار قباني رحمه الله ـــ نشرت في الصحف وأذيعت مرات عدة من إذاعة عدن.

وقد قام أيمن ومبين حسن مجلي بإدخال بعض الإضافات الضرورية في الكتاب كوضع نبذة عن حياة كل أديب وشاعر ممن شملتهم المقابلات.

وللحق فإن هذا العمل يعد ثمرة جهد دءوب وعمل متواصل من شأنه المساهمة في إثراء حياتنا الثقافية وتجديد عناصر الحيوية والخلود فيها.

والملاحظ كما ورد مقدمة الكتاب التي وضعها د. حسن مجلي أنه قد ربطته وما زالت علاقات فكرية وطيدة مع كافة الأدباء والمفكرين والشعراء الذين أجريت معهم المقابلات الواردة في هذا الكتاب.

وأخيراً لابد من التنويه إلى أن الناشر قد سلك سبيل التسلسل الأبجدي في إيراد أسماء الأدباء والمفكرين والشعراء الواردة في الكتاب.

ولا يسعنا هنا إلا أن نشكر (اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين) و(مركز عبادي للطباعة والنشر) على طبع هذا الكتاب ونشره كجزء من الجهود الكبيرة التي يبذلانها في سبيل نشر وإعلاء شأن الثقافة والمثقفين في اليمن.

لاتترك خلفك مخلفات البناء والأتربة وانقلها للأماكن المخصصة